كتاب لماذا تفشل الأمم:
اصول السلطة والازدهار والفقر

الأستاذ الدكتور دارن أسيموغلو الأستاذ جيمس أ. روبنسون

ترجمة: بدران حامد

دار النشر: دار كروان / 2012

مراجعة: الدكتور يعقوب علي جانقي

أستاذ مشارك – قسم المتطلبات العامة – كلية أحمد بن محمد العسكرية

الملخص

لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والثروة والفقر كتاب الفه دارون أسموجلو وجيمس روبنسون وصدر عن دار كرنسي للنشر في عام 2012. يعتبر هذا الكتاب من أكثر الكتب تأثيرا في مجال التنمية الاقتصادية، حيث يعالج السؤال الأساسي حول سبب تحقيق بعض الأمم للتنمية الاقتصادية بينما تظل بعض الأمم حبيسة الفقر والركود الاقتصادي. تحدى المؤلفان التفسيرات التقليدية لقضايا التنمية والفقر والتي ترجع أسباب الفقر والتنمية الى عوامل مناخية او جغرافية او ثقافية مثل نظريات جيفري ساكس حول تأثير المناخ على الإنتاجية أو حجج ماكس فيبر حول التقاليد والقيم البروتستانتية. بدلاً من ذلك، وضعوا نموذج اقتصادي بسيط يعزو النجاح أو الفشل الاقتصادي للأمم الى المؤسسات السياسية والاقتصادية الموجودة في هذه الدول. لبيان ذلك فقد ميز المؤلفان بين «المؤسسات الشاملة»، التي تعزز المشاركة العامة والابتكار والإبداع والنمو الاقتصادي، و«المؤسسات الاستحواذية»، التي تركز السلطة والموارد الاقتصادية في أيدي قلة من الناس، مما يعيق التنمية على المدى الطويل. من خلال التحليل التاريخي والجغرافي، يستخدم الكتاب أمثلة من مناطق مختلفة، بما في ذلك التباينات بين كوريا الشمالية والجنوبية، والاستعمار الإسباني لأمريكا اللاتينية، والاستعمار الأوروبي لدول أفريقيا، لتوضيح كيفية تأثير الأنظمة السياسية والمؤسسات على النتائج الاقتصادية. يؤكد المؤلفان على أهمية المؤسسات القوية والشاملة في منع النزاعات والفقر وعدم المساواة، التي غالبًا ما تكون سببًا في عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية. في عالم اليوم المترابط، حيث تظل قضايا الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي من القضايا الملحة، يقدم الكتاب رؤى حاسمة لصانعي السياسات متخذي القرارات والمسؤولين في المؤسسات العالمية والعلماء لفهم أسباب الفشل الاقتصادي وتحديد مسارات الازدهار.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، المؤسسات السياسية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات الشاملة، المؤسسات الاستحواذية، الفقر، النمو.

Why Nations Fail:
The Origins of Power, Prosperity, and Poverty

Crown Publisher / 2012

Abstract

Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty by Daron Acemoglu and James Robinson, published by Currency in 2012, is one of the most influential works in the field of development economics, addressing the fundamental question of why some nations achieve economic development while others remain trapped in poverty and stagnation. The authors challenge traditional explanations that attribute a nation's economic success or failure to geographic, climatic, or cultural factors, such as Jeffrey Sachs' theories on climate's impact on productivity or Max Weber's arguments about Protestant ethics. Instead, they argue that the true determinants of economic success or failure are political and economic institutions. They distinguish between "Inclusive Institutions," which foster widespread public participation, innovation, creativity, and growth, and "Extractive Institutions," which concentrate power and resources in the hands of a few people, hindering long-term development. Through historical and geographical analysis, the book uses examples from various regions, including the contrasts between North and South Korea, the Spanish colonization of Latin America, and European colonization of African countries, to illustrate how political and institutional systems shape economic outcomes. The authors emphasize the importance of strong, inclusive institutions in preventing conflicts, poverty, and inequality, which are often at the root of political instability and civil wars. In today's interconnected world, where poverty, inequality, and political instability remain pressing issues, the book offers critical insights for policymakers, global institutions, and scholars to better understand the causes of economic failure and identify pathways to prosperity.

Keywords: Economic Development, Political Institutions, Economic Institutions, Inclusive Institutions, Extractive Institutions, Poverty, Prosperity.

أولاً: المقدمة

يُعد كتاب «لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر» (Why Nations Fail: the Origins of Power Prosperity and Poverty) للكاتبين دارون أسيموجلو وجيمس روبنسون، الذي صدر في عام 2012، أحد أهم الكتب وأكثرها تأثيرًا حول موضوع التنمية الاقتصادية وثروة الأمم. ولعل أبرز ما يُدلل على مكانته وأهميته هو حصول مؤلفيه على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2024، وهي جائزة تُعد اعترافًا عالميًا بدور الكتاب الكبير في تعميق فهم المجتمعات لقضايا التنمية والازدهار والتطور. كما أشاد بهذا الكتاب عدد من علماء الاقتصاد منهم على سبيل المثال كينث ديجي أرو الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1972 وكذلك جاري اس بيكر الحائز على نفس الجائزة في عام 2010.

يتناول هذا العمل الرائد السؤال الجوهري: لماذا تنجح بعض الدول اقتصاديًا بينما تبقى أخرى محاصرة بالفقر والركود؟ هذا السؤال ليس جديدًا في حقل الاقتصاد ودراسات التنمية، بل هو امتداد لتساؤلات طرحها المفكرون عبر التاريخ. فقد ناقش فلاسفة اليونان والرومان أمثال أفلاطون وأرسطو دور الحكم الرشيد والقوانين العادلة في ازدهار الدول. ثم جاء الفكر الإسلامي ليسهم في هذه المناقشات من خلال علماء مثل عبد الرحمن بن خلدون، الذي أكَّد في مقدمته الشهيرة أنَّ قوة الدولة واستقرارها يعتمدان على تماسك مؤسساتها وشرعية حكمها.

وفي العصر الحديث، واصل مفكرو المدرسة الكلاسيكية، وعلى رأسهم آدم سميث، تحليل أهمية الأسواق الحرة والتخصص تقسيم العمل في تحقيق النمو الاقتصادي، بينما قدّم جون ماينارد كينز رؤيةً مغايرة أكَّدت على الدور المهم للسياسات الحكومية في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي. كما ظهرت بعد ذلك مدارس ونظريات استندت على المبادئ الرئيسية للمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة وطورت فيهما لمجابهة التحديات التي واجهت المجتمعات والدول عقب الحرب العالمية الثانية. أطلق على هذه المدارس المدرسة الكلاسيكية الجديدة والمدرسية الكينزية الحديثة.

في هذا السياق، يرفض المؤلفان التفسيرات التقليدية التي تربط نجاح أو فشل الدول بعوامل جغرافية أو مناخية أو ثقافية، مثل النظريات التي طرحها جيفري ساكس حول تأثير المناخ على الإنتاجية أو آراء ماكس فيبر حول أثر الأخلاق البروتستانتية على الرأسمالية. وبدلاً من ذلك، يجادل أسيموجلو وروبنسون بأنَّ المؤسسات السياسية والاقتصادية هي المحرك الحقيقي للازدهار الاقتصادي أو التدهور. يُفرق المؤلفان بين المؤسسات الشاملة، التي تتيح المشاركة السياسية والاقتصادية وتُحفِّز الابتكار والنمو، والمؤسسات الاستخراجية، التي تُركز السلطة والموارد في أيدي القلة وتُعيق التنمية طويلة الأمد.

يدعم الكاتبان أفكارهما بأمثلة تاريخية وجغرافية وثقافية واضحة ومتنوعة، تُبرز تأثير الأنظمة السياسية والمؤسسية على مسارات التنمية. ومن أبرز هذه الأمثلة التباين الحاد بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، حيث أدى النظام السياسي القمعي في الشمال إلى انهيار الاقتصاد وتدهور مستويات المعيشة، بينما شهد الجنوب نموًا اقتصاديًا هائلاً بفضل مؤسساته الشاملة التي عززت الابتكار والاستثمار. كما يتناول الكتاب تجارب دول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، حيث فرضت النخب السياسية أنظمة مؤسسية استخراجيَّة أعاقت تحقيق التنمية المستدامة، على النقيض من أوروبا الغربية التي استفادت من أنظمة مؤسسية شاملة أسسها التطور السياسي والاجتماعي بعد الثورة الصناعية، مما مهد الطريق لازدهار اقتصادي طويل الأمد.

ثانياً: استعراض الفكرة الرئيسية للكتاب

حاول مؤلفي الكتاب أسيموجلو وروبنسون تقديم تفسير جديد يتحدى الافتراضات القديمة ويقدم حجة مقنعة مفادها أن المؤسسات الشاملة (Inclusive Institutions)، التي تمكّن شرائح واسعة من المجتمع في النشاط الاقتصادي وتشجع على المشاركة والابتكار والنمو، هي حجر الأساس للنجاح الاقتصادي. في المقابل، فإن المؤسسات الاستخراجية، التي تركز السلطة والموارد في أيدي فئة قليلة، تعيق التقدم وتؤدي في النهاية إلى الفشل الاقتصادي والسياسي. من خلال المزج بين الأدلة التاريخية والدراسات الواقعية والتحليلات النظرية، يقدم المؤلفان إطارًا قويًا لفهم كيفية صعود الأمم وانهيارها.

يكتسب كتاب «لماذا تفشل الأمم» أهمية خاصة في عالمنا المترابط اليوم، حيث تظل قضايا الفقر، والجوع، والمرض، والحرمان، وما يترتب عليها من قهر وإذلال، من أبرز المشكلات التي تؤرق استقرار الأمم وتهدد مستقبلها. هذه التحديات ليست مجرد مشكلات محلية، بل هي عوامل رئيسية تؤجج النزاعات الداخلية والحروب المدمرة كما حدث في دول مثل السودان وإثيوبيا في قارة إفريقيا، وسوريا واليمن في قارة آسيا. فغياب المؤسسات السياسية والاقتصادية الفاعلة أدى إلى تفكك الأنظمة الاقتصادية وتفاقم التفاوت الاجتماعي، مما أوجد بيئة خصبة للنزاعات والعنف وانعدام الأمن.

تشير الدراسات الحديثة، مثل تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إلى أن الفقر المدقع وعدم المساواة هما من العوامل المحورية وراء انعدام الاستقرار السياسي وتفشي الحروب الأهلية. على سبيل المثال، تقرير التنمية البشرية لعام 2023 أظهر أن الدول التي تعاني من ضعف الحوكمة والفساد المؤسسي هي الأكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والحروب الداخلية. في السودان، أدى غياب مؤسسات شاملة تضمن مشاركة سياسية واقتصادية عادلة إلى استمرار الصراعات وإفقار السكان، بينما في اليمن، كان انهيار الدولة ومؤسساتها أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم الأزمة الإنسانية.

ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا عدم المساواة، والحوكمة الرشيدة، والإصلاح المؤسسي في صدارة أجندات المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF)، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى معالجة جذور الأزمات من خلال دعم برامج تهدف إلى بناء مؤسسات قوية تُعزِّز الشمولية الاقتصادية والسياسية. وتشير دراسة للبنك الدولي بعنوان "Governance Matters" إلى وجود علاقة وثيقة بين تحسين جودة المؤسسات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام وانخفاض معدلات الفقر.

تُبرز أهمية كتاب لماذا تفشل الأمم من كونه لا يقتصر على تقديم رؤى نظرية للباحثين والأكاديميين فحسب، بل يوفر إطارًا عمليًا يعين صُنَّاع السياسات وقادة الدول على فهم الأسباب الجذرية للفقر والفشل الاقتصادي، واستكشاف حلول مستدامة تُعزِّز الاستقرار والازدهار. يُلهم الكتاب كل من يسعى إلى إحداث تغيير حقيقي في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم، مُعتمدًا على نماذج وتجارب متنوعة تاريخيًا وجغرافيًا وثقافيًا، مما يُتيح لكل مجتمع أو دولة إيجاد المثال المناسب الذي يلائم خصوصياته ويُلهمه لتحقيق التنمية المنشودة.

ثالثاً: محتويات الكتاب

يتألف كتاب لماذا تفشل الأمم من مقدمة وخمسة عشر فصلاً مترابطة ومتكاملة، تُنسَج بسلاسة لتوضيح الرسائل والأفكار التي يسعى المؤلفان إلى إيصالها للقارئ. يركز الكتاب بشكل رئيسي على أهمية المؤسسات الشاملة ودورها المحوري في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار، مع تجنب الفقر والتخلف في المجتمعات. وقد زُيّن الكتاب بمجموعة واسعة من الأمثلة والنماذج التي تستعرض تجارب الشعوب في المجالين السياسي والاقتصادي عبر التاريخ. شملت هذه النماذج تجارب الاستعمار الإسباني لدول أمريكا الجنوبية والوسطى، والاستعمار الأوروبي لأمريكا الشمالية، مرورًا بتأثير القوى الاستعمارية في آسيا وإفريقيا، وانتهاء بفترات الحكم العثماني والبريطاني لجمهورية مصر العربية. استعرض المؤلفان هذه الأمثلة المتنوعة للإجابة على السؤال المحوري: «لماذا تختلف الشعوب المتشابهة بدرجة كبيرة في مستويات التطور والتنمية الاقتصادية؟» في الإجابة على هذا السؤال يؤكد هذا الكتاب ان السياسة الحمقاء التي يديرها رئيس دولة ما هي التي تجعل الكثير من الدول تفشل في تحقيق التنمية والتطور. وأضاف بان المؤسسات التي يقيمها الانسان وليس الموقع الجغرافي او الثقافة هي التي تحدد ما إذا كانت دولة ما تصبح نامية اقتصاديا.

افتُتح الكتاب بمقدمة تناولت الثورة المصرية التي اندلعت عام 2011، حيث طرح المؤلفان سؤالاً رئيسيًا: «لماذا خرج المصريون إلى ميدان التحرير للإطاحة بحسني مبارك؟ وما الذي تعنيه هذه الثورة لفهم أسباب الازدهار والفقر؟» ومن خلال هذا الطرح، يمهد الكتاب لفهم العوامل العميقة التي تؤثر على مسار الشعوب نحو التقدم أو التراجع. يشير المؤلفان إلى أن الفقر وضعف التنمية

الاقتصادية كانا من أبرز الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي في دول مثل تونس، ليبيا، سوريا، واليمن، ولا تُعد مصر استثناءً من هذه القاعدة. فقد أوضح الكتاب أن حوالي 20• من المصريين يعيشون في فقر مدقع، وأن متوسط دخل المواطن المصري العادي لا يتجاوز 12• من متوسط دخل المواطن الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، يقل متوسط عمر المواطن المصري بعشر سنوات عن نظيره الأمريكي، مما يعكس الفجوة العميقة في مستوى المعيشة والتنمية بين الدولتين. في سعيه لتفسير هذه الفجوة في مستوى التنمية بين مصر والولايات المتحدة، يعرض الكتاب ثلاثة آراء رئيسية. الأول هو رأي الثوار في ميدان التحرير، الذين يُرجِعون السبب الأساسي للفقر في مصر إلى العوامل السياسية، وتحديدًا وجود نظام حكم فاسد وغير فعال يحرم المواطنين من حقوقهم الأساسية، ويفتقر إلى الحريات الاقتصادية. هذا الوضع حال دون أن يتمكن الشباب المصري من تفجير طاقاتهم واستثمار مواهبهم وقدراتهم وإبداعاتهم المتنوعة في تحقيق التنمية والازدهار. وقد ورد في الكتاب استطلاعات للرأي منها على سبيل المثال الأستاذة نها حامد البالغة من العمر أربعة وعشرون عاما وتعمل في وكالة دعاية وإعلان، قالت اننا في مصر نعاني من الفساد، والظلم وتدني مستوى التعليم، واتبعت بالقول اننا نعيش في ظل نظام فاسد يجب ان يتغير.

على الجانب الآخر، يرى عدد من الأكاديميين والمحللين أن ظاهرة الفقر في مصر يمكن إرجاعها إلى موقعها الجغرافي. فهؤلاء يعتقدون أن غالبية أراضي الدولة صحراوية، وأن معدلات هطول الأمطار فيها منخفضة إلى حد لا يكفي لتلبية احتياجات الزراعة. ورغم توفر مياه النيل، فإن الأراضي التي يمكن ريها بها محدودة. كما أن خصائص التربة والمناخ في مصر لا تساعد على تحقيق زراعة إنتاجية قادرة على دعم التنمية الاقتصادية. إلى جانب هذا الرأي، هناك وجهة نظر أخرى يتبناها بعض الأكاديميين والمحللين، تشير إلى أن السمات الثقافية للمصريين تمثل عاملاً معيقاً لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي. إذ يعتقد هؤلاء أن المصريين يفتقرون إلى نفس نمط أخلاقيات العمل والسمات الثقافية التي مكّنت شعوباً أخرى من تحقيق النمو والازدهار في بلدانهم.

من بين الآراء الثلاثة المطروحة، تبنّى مؤلفو الكتاب وجهة نظر المصريين المتواجدين في ميدان التحرير. فقد أشاروا إلى أن معاناة مصر من الفقر تعود إلى خضوعها لحكم نخبة ضيقة هيمنت على هيكل المجتمع، ووجهت موارده بما يخدم مصالحها الشخصية على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب. تركزت السلطة السياسية في أيدي هذه النخبة المحدودة، التي استغلّتها لتحقيق ثروات طائلة، مما أدى إلى إقصاء الغالبية العظمى من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. هذه النخبة لم تكن ظاهرة حديثة، بل جاءت كامتداد لنخب متعاقبة، تعود جذورها إلى فترات تاريخية مختلفة، بدءًا من الحكم التركي، مرورًا بفترة الاستعمار الإنجليزي، وحتى ما بعد الاستقلال. وقد أوجد هذا الإرث نظامًا سياسيًا واقتصاديًا يفتقر إلى الشمولية، ويركز السلطة والثروة في أيدي قلة

قليلة، مما حال دون تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

وأضاف المؤلفان أن هذا النمط من الحكم لا يقتصر على مصر وحدها، بل يشكّل سمة مشتركة بين العديد من الدول الفقيرة مثل كوريا الشمالية، سيراليون، وزيمبابوي، حيث تتشابه جميعها في وجود نخب حاكمة استحوذت على الموارد والسلطة وأقصت الشعب عن المشاركة الفاعلة. في المقابل، أوضح المؤلفان أن الدول التي نجحت في تحقيق الازدهار، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، تمكنت شعوبها من كسر هيمنة النخب الحاكمة، وإقامة مجتمعات أكثر شمولية، حيث جرى توسيع نطاق الحقوق السياسية والاقتصادية. هذا التحوّل لم يحدث بشكل فوري، بل كان نتيجة نضالات طويلة مكّنت الشعوب من بناء مؤسسات تضمن التوزيع العادل للثروة والسلطة، مما ساعد هذه الدول على تحقيق الاستقرار والازدهار.

الفصل الأول

اقتصاديات منطقة نهر ريو غراند: قريب جدًا ولكن مختلف

جاء الفصل الأول من الكتاب تحت عنوان: «اقتصاديات منطقة نهر ريو غراند: قريب جدًا ولكن مختلف»، في إشارة إلى مدينة نوغاليس التي تقسمها الحدود إلى جزأين؛ الجزء الشمالي يقع في ولاية اريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، والجزء الجنوبي في مقاطعة سونورا بالمكسيك. يتمتع سكان الجزء الشمالي، الواقع في ولاية أريزونا الأمريكية، بمظاهر تنمية اقتصادية كبيرة، حيث يصل متوسط دخل الأسرة إلى 30 ألف دولار سنويًا، ويتميزون بمعدل عمر مرتفع مقارنة بالمقاييس العالمية. كما يتمتعون بخدمات تعليمية وصحية جيدة، ووضع أمني مستقر، إضافة إلى حوكمة اقتصادية تضمن حقوق الملكية وتحمي الممتلكات من المصادرة. في المقابل، يعيش سكان الجزء الجنوبي من المدينة، الواقع في مقاطعة سونورا بالمكسيك، في أوضاع اقتصادية أقل بكثير من نظرائهم في الجانب الشمالي. يبلغ متوسط دخل الأسرة في هذا الجزء نحو ثلث دخل الأسرة في بولاية أريزونا، مع ارتفاع معدلات الجريمة، وتدني مستوى الخدمات التعليمية والصحية. كما يعاني السكان من الحرمان من العديد من الحقوق السياسية ومن غياب مظاهر الحوكمة الرشيدة.

هذا التباين الكبير في مستوى المعيشة بين شطري المدينة دفع المؤلفين إلى طرح سؤال محوري حول أسباب هذا الاختلاف. أشاروا إلى أنه لا يمكن تفسير هذه الفجوة بعوامل مثل الموقع الجغرافي، المناخ، أو طبيعة السكان وثقافتهم، نظرًا لتشابه هذه العوامل في كلا الشطرين. بدلاً من ذلك، يعزى السبب الأساسي إلى نوع المؤسسات الموجودة في كل جانب من جانبي المدينة. في الشطر الشمالي (أريزونا)، يتيح النظام المؤسسي للسكان فرصًا متعددة، منها: حرية اختيار المهن والوظائف، وذلك بفضل المؤسسات التعليمية المتقدمة التي تزودهم بالمهارات والمعرفة المطلوبة لسوق العمل، حق المواطنين في المشاركة السياسية، حيث تسمح المؤسسات الديمقراطية للسكان بانتخاب ممثليهم

واستبدالهم إذا لم يثبتوا الكفاءة اضافة الى الحوكمة الفعّالة، التي تعمل على حماية حقوق الملكية وضمان الأمن والاستقرار الاقتصادي. أما سكان الشطر الجنوبي (سونورا)، فيعيشون في ظل نظام مؤسسي مختلف تمامًا، يفرض قيودًا على فرصهم ويخلق حوافز سلبية تؤثر على حياتهم اليومية ومستقبلهم. غياب الحوكمة الرشيدة في هذا الجانب يؤدي إلى تفاقم الفجوة التنموية بين الجانبين، مما يجعل المؤسسات المختلفة العامل الحاسم في تفسير التفاوت بين المدينتين، بل والدولتين اللتين تقعان فيهما.

تشكل المؤسسات المختلفة في كل جانب من جوانب المدينة حوافز متباينة للسكان. ففي الشطر الشمالي، يتم تصميم المؤسسات لتشجيع الابتكار والنمو وتوفير بيئة مستقرة للاستثمار والعمل. في المقابل، تعاني المؤسسات في الشطر الجنوبي من أوجه قصور عديدة، مثل الفساد وضعف سيادة القانون، مما يقلل من الفرص المتاحة للسكان ويحد من قدرتهم على تحسين مستوى معيشتهم. هذه الفروقات بين المؤسسات لا تقتصر فقط على مدينة نوغاليس، بل تعكس واقعًا أكبر يمتد ليشمل الدولتين ككل. الولايات المتحدة، بنظامها المؤسسي القوي، تقدم حوافز إيجابية تساهم في تحقيق التنمية والازدهار. بينما يعاني النظام المؤسسي في المكسيك من مشكلات بنيوية تعرقل تحقيق نفس المستوى من التقدم. عزا المؤلفين التباين في المؤسسات بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك الى الطريقة التي تشكلت بها المجتمعات المختلفة خلال الحقبة الاستعمارية الأولى، حيث حدث بعد ذلك حالة من الانحراف والتباعد المؤسسي، والتي ظلت تداعياتها قائمة وممتدة حتى الوقت الحاضر. تناول الكتاب بعد ذلك عدد من التجارب والنماذج لإقامة المستعمرات في كل من أمريكا الشمالية وامريكا اللاتينية.

يتطرق المؤلفان في نهاية الفصل الأول إلى نموذج تأسيس مدينتي بوينس آيرس في الأرجنتين وكاخاماركا في البيرو، لتوضيح كيف لعبت المؤسسات دورًا محوريًا في تشكيل مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما. بالنسبة لمدينة بوينس آيرس فقد تأسست في القرن السادس عشر ضمن سياق استعماري إسباني، حيث اعتمدت على نظام يركز على استغلال الموارد الطبيعية والتجارة الدولية. كان هذا النظام يدعم إنشاء مؤسسات اقتصادية تركز على تعزيز العلاقات التجارية والاستفادة من موقعها الجغرافي. ومع ذلك، عانت المدينة لاحقًا من أنظمة سياسية غير مستقرة وفساد مؤسسي، مما أثر على قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة. على الجانب الاخر، شهدت كاخاماركا لحظة تاريخية فارقة عند غزو الإسبان للإمبراطورية الإنكا في القرن السادس عشر. استُخدمت هذه المدينة كرمز للسيطرة الاستعمارية، حيث فرض الإسبان نظامًا مؤسسيًا يهدف إلى استغلال العمالة المحلية واستنزاف الثروات الطبيعية لصالح المستعمرين. أدى هذا النموذج المؤسسي القمعي إلى تعزيز الفقر وعدم المساواة، وهو واقع ما زالت تعاني منه المدينة حتى اليوم.

يؤكد المؤلفان على دور المؤسسات الاقتصادية في لعب دورًا حاسمًا في تحديد ما إذا كانت دولة ما ستصبح غنية أو فقيرة. ويعتمد تأثير هذه المؤسسات على الأوضاع الاقتصادية للمواطنين على تصميمها وأهدافها؛ فإذا كانت مصممة لدعم الابتكار والتنمية، فإنها تُساهم في تحقيق الازدهار، أما إذا كانت تهدف إلى الاستغلال والهيمنة، فإنها تُعيق التقدم وتُكرِّس الفقر. بناءً على ذلك، تُعتبر طبيعة هذه المؤسسات العامل الأساسي الذي يُحدد مستقبل المجتمعات. ويرتبط نجاح الدول أو فشلها اقتصاديًا بنوع المؤسسات التي أُنشئت ومدى قدرتها على تلبية احتياجات السكان وتحفيزهم لتحقيق التقدم. ومع ذلك، فإن السياسة والمؤسسات السياسية هي التي تلعب الدور الأكبر في تشكيل طبيعة المؤسسات الاقتصادية في أي دولة. سر نجاح الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يعود إلى المؤسسات الاقتصادية المتقدمة التي نتجت عن مؤسسات سياسية متطورة تشكَّلت بصورة تدريجية بدءًا من عام 1619، مما أدى إلى بناء بيئة داعمة للابتكار والازدهار الاقتصادي.

الفصل الثاني

النظريات العقيمة

يحمل الفصل الثاني عنوان «النظريات العقيمة»، في إشارة إلى الفرضيات التي قدمها علماء الاجتماع لتفسير أصول الفقر والازدهار في المجتمعات المختلفة. يتناول المؤلفان في هذا الفصل ثلاث فرضيات رئيسية على التوالي: فرضية الموقع الجغرافي، فرضية الثقافة، وفرضية الجهل، محاولين تقييم مدى منطقية هذه الفرضيات في تفسير الفوارق الاقتصادية بين المجتمعات. يجادل المؤلفان بأن الفرضيات السابقة تقدم تفسيرات سطحية ومحدودة للفوارق الاقتصادية العالمية، ويؤكدان أن فهم الظاهرة يتطلب التركيز على طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية ودورها في تشكيل مسارات التنمية. فالمؤسسات الشاملة، كما في الدول الديمقراطية ذات السياسات الاقتصادية العادلة، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بينما المؤسسات الإقصائية التي تركز الثروة والسلطة في يد قلة تعيق التطور الاقتصادي. ويشير المؤلفان إلى أن طبيعة المؤسسات الحالية غالبًا ما تكون انعكاسًا لجذور تاريخية تمتد إلى فترات الاستعمار؛ ففي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أسس المستعمرون مؤسسات استغلالية تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية لخدمة القوى الاستعمارية، مثل أنظمة الضرائب الجائرة والعمل القسري في الكونغو البلجيكية أو زراعة المحاصيل النقدية في الهند البريطانية. هذه المؤسسات لم تكن تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية، بل إلى تعزيز مصالح المستعمرين، مما خلق بنى اقتصادية وسياسية غير متوازنة استمرت آثارها لعقود بعد الاستقلال. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الدول ستظل حبيسة هذه المؤسسات، إذ توجد طرق للخروج من هذا المحبس.

فقد تمكنت بعض الدول من تطوير مؤسسات اقتصادية وسياسية بديلة نجحت في تحقيق الازدهار لمجتمعاتها. على سبيل المثال، استطاعت كوريا الجنوبية التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى

واحدة من أكبر الاقتصادات الصناعية في العالم، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية شاملة واستثمارات ضخمة في التعليم والبنية التحتية. كما نجحت سنغافورة في تحقيق نهضة اقتصادية مذهلة بفضل قيادة سياسية رشيدة، وإصلاحات مؤسسية تركز على مكافحة الفساد وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي أفريقيا، تعتبر رواندا مثالاً بارزًا، حيث تمكنت من تجاوز آثار الإبادة الجماعية عام 1994 وإعادة بناء مؤسساتها لتصبح نموذجًا للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المستدام في القارة. كذلك، نجحت بوتسوانا في الاستفادة من مواردها الطبيعية، مثل الألماس، لتطوير اقتصاد قوي ومؤسسات سياسية مستقرة، على عكس العديد من الدول الأخرى التي واجهت «لعنة الموارد».

فرضية الموقع الجغرافي: تعتبر فرضية الموقع الجغرافي احدى النظريات الهامة في تفسير أسباب عدم المساواة والتكافؤ بين دول العالم، والتي تعزو التفاوت الاقتصادي إلى الظروف الجغرافية، بما في ذلك المناخ والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي بالنسبة إلى طرق التجارة العالمية. يرى أنصار هذه الفرضية أن الدول الفقيرة في افريقيا وامريكا الوسطى وجنوب اسيا تقع في المنطقة الاستوائية بين مدار السرطان ومدار الجدي حيث يوجد المناخ الحار. وعلى النقيض تتجه الدول الغنية الى وجودها عند خطوط عرض معتدلة المناخ. على سبيل المثال، الدول ذات المناخ الحار تعاني من ضعف التنمية بسبب انتشار الأمراض مثل الملاريا، وقلة الإنتاجية الزراعية مقارنة بالمناطق المعتدلة.

يشير المؤلفان إلى أن عدم المساواة والتباين الاقتصادي في العالم لا يمكن تفسيرهما من خلال طبيعة المناخ أو الأمراض السائدة، أو أي إصدار من فرضية الموقع الجغرافي، حيث يرون أن هذه التفسيرات سطحية وغير كافية. وقد استشهدا بحالات مثل سنغافورة، التي رغم صغر مساحتها وافتقارها للموارد الطبيعية، حققت ازدهارًا اقتصاديًا بفضل سياسات مؤسسية متميزة. كما أن هذا التفسير يتعارض مع التقدم الاقتصادي السريع الذي حققته دول مثل ماليزيا وبتسوانا ورواندا والبرازيل خلال السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، أشار المؤلفان إلى التاريخ الذي يُظهر عدم وجود علاقة بسيطة أو قوية بين المناخ أو الموقع الجغرافي وبين التقدم أو الازدهار الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، ليس صحيحًا أن المناطق الاستوائية كانت دائمًا أفقر من المناطق ذات المناخ المعتدل، إذ يوجد في التاريخ العديد من الشواهد على قيام حضارات مزدهرة في المناطق الاستوائية، مثل حضارة الأنغكور في كمبوديا الحديثة وحضارة أكسوم في إثيوبيا. وردًا على ادعاء انخفاض إنتاجية الأرض في الدول الفقيرة الواقعة في المناطق الاستوائية بسبب هشاشة تربتها وعدم قدرتها على الاحتفاظ بالعناصر الغذائية، بيّن المؤلفان أن هذا الانخفاض يعود إلى نظام ملكية الأرض، وانعدام المحفزات والفرص التي توفرها الحكومات والمؤسسات الحاكمة للمزارعين. إضافة الى ذلك، أكدا أن التباين وعدم المساواة الكبير الذي ظهر في العالم منذ القرن التاسع عشر لا يمكن تفسيره

بالاختلاف في معدلات الإنتاجية الزراعية، بل يُعزى إلى التوزيع والانتشار غير المتساوي لوسائل التكنولوجيا الصناعية والإنتاج الصناعي. أخيرا، قاما بدحض أطروحة دايموند والتي ترجع التباين بين القارات الى المنح التاريخية المختلفة من فصائل النبات والحيوان.

فرضية الثقافة: تربط هذه الفرضية الاختلافات في الازدهار بين المجتمعات بالقيم الثقافية والمعتقدات الدينية والاجتماعية. يجادل مؤيدوها بأن المجتمعات التي تشجع العمل الجاد والتوفير والابتكار تحقق مستويات أعلى من التنمية. ومع ذلك، يرى المؤلفان أن هذه الفرضية تفتقر إلى تفسير جذور التفاوت الاقتصادي في المجتمعات التي تتشابه ثقافيًا ولكنها تختلف في مستوى التنمية. مثال ذلك، الدول الإفريقية المستعمرة التي تشترك في إرث ثقافي كبير ولكنها تختلف في مستويات التنمية نتيجة التباينات في أنظمة الحكم والمؤسسات التي تركها المستعمر.

فرضية الجهل: تدعي هذه الفرضية أن الفقر ينتج عن قادة ومسؤولين يفتقرون إلى المعرفة أو يتخذون قرارات سياسية خاطئة. ورغم أن بعض جوانب هذه الفرضية قد تبدو منطقية، إلا أن المؤلفين يعارضانها بالقول إن كثيرًا من الدول الفقيرة ليست نتيجة للجهل بقدر ما هي نتيجة لأنظمة مؤسسية وُضعت لخدمة النخب، وهي أنظمة تُكرّس الفقر وتعيق الابتكار. تاريخيًا، يمكن الإشارة إلى نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، الذي أنشأ مؤسسات اقتصادية واجتماعية موجهة لخدمة أقلية بيضاء على حساب الأغلبية، مما أدى إلى فجوات هائلة في توزيع الثروة.

الفصل الثالث

صناعة الازدهار والفقر

جاء الفصل الثالث بعنوان "صناعة الازدهار والفقر"، حيث يناقش الكيفية التي تحقق بها الدول إما الازدهار أو الفقر بناءً على طبيعة مؤسساتها السياسية والاقتصادية. يسعى المؤلفان في هذا الفصل إلى استكشاف التأثير العميق لهذه المؤسسات على مصائر الأمم، من خلال تحليل أمثلة تاريخية ومعاصرة تُبرز كيفية تشكّل هذه المؤسسات ودورها في رسم ملامح الحاضر وتحديد مسارات المستقبل. ومن أبرز الأمثلة التي ناقشها المؤلفان حالة التباين بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، حيث تُظهر الدولتان المتشابهتان في الجغرافيا والثقافة اختلافًا جذريًا في مستوى الازدهار والتطور. لم يكن هذا التباين موجودًا قبل الحرب العالمية الثانية، لكنه ظهر بوضوح بعد عام 1945 حين تبنت حكومتا البلدين سياسات مختلفة تمامًا فيما يتعلق بتنظيم الاقتصاد. فقد تبنّت كوريا الجنوبية مؤسسات شاملة ونظام اقتصاد السوق، في حين طبّقت كوريا الشمالية نظامًا صارمًا من الاقتصاد المخطط مركزيًا، حارمه مواطنيها من الملكية الخاصة وصادرت كثير من الحريات الاقتصادية والسياسية. نتيجة لذلك، وخلال نصف قرن فقط، حققت كوريا الجنوبية ازدهارا اقتصادية كبيرا بينما ساد كوريا الشمالية تراجعا في الأداء الاقتصادي فاتسعت الفجوة بين البلدين إلى عشرة

أضعاف من حيث حجم الاقتصاد. يُبرز المؤلفان من خلال هذا المثال تبيان الفرق الجوهري بين المؤسسات الشاملة، التي تتيح مشاركة واسعة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية، وتلك الإقصائية التي تركز السلطة والثروة في أيدي قلة، مؤكدين أن المؤسسات الشاملة تُحفّز الابتكار والاستثمار وتؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام، بينما تُعيق المؤسسات الإقصائية التقدم وتُكرّس الفقر.

احتوى الفصل أيضا على مناقشة وشرح وافي لتأثير المؤسسات الاقتصادية على تطور المجتمعات، مع التركيز على الفرق بين المؤسسات الشاملة (Inclusive Institutions) والمؤسسات الاستحواذية (Extractive Institutions). جاء في الشرح ان المؤسسات الاقتصادية الشاملة تمتاز عن المؤسسات الاستحواذية بكونها تتيح فرصًا واسعة للمشاركة الاقتصادية وتوفر حقوق الملكية وتحفز الابتكار والنمو من خلال تشجيع المنافسة العادلة واستغلال الإمكانات البشرية بشكل كامل. كما تخلق هذه المؤسسات بيئة مستقرة تُمكِّن الأفراد من استثمار وقتهم ومواردهم في تحسين ظروفهم. على العكس من ذلك، تعتمد المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية على تركيز الثروة والسلطة في أيدي نخبة صغيرة، مما يؤدي إلى استغلال الأغلبية لصالح الأقلية. ونتيجة لذلك يُعطل هذا النظام الحوافز الاقتصادية ويحد من الابتكار، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي وإضعاف النمو على المدى الطويل. واسترسلا بالقول ان المؤسسات الاقتصادية الشاملة، مثل تلك التي توجد في كوريا الجنوبية او الولايات المتحدة الامريكية هي تلك المؤسسات التي تسمح وتشجع على المشاركة الفعلية من جانب القطاع الأكبر من المواطنين في الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من مهاراتهم ومواهبهم الشخصية. وان المؤسسات الاستحواذية الموجودة بكوريا الشمالية او الحكومات الاستعمارية في أمريكا اللاتينية لا تملك مثل هذه الخصائص.

يمكن تلخيص اهم القضايا التي اشتمل عليها الفصل فيم يلي: نجاح أو فشل الأمم يرتبط بمدى قدرة مؤسساتها على التكيّف وتقديم فرص متكافئة. فالمؤسسات الشاملة تتيح للجميع المشاركة الاقتصادية العادلة، مما يمكّن المجتمعات من بناء اقتصاد مستدام ومزدهر. في المقابل، تؤدي المؤسسات الاستحواذية إلى استدامة الفقر وعدم الاستقرار، حيث تُركّز الثروة والسلطة في أيدي النخب التي تستغل الموارد دون إعادة توزيعها بشكل عادل. كما يناقش الفصل دور الأحداث التاريخية الكبرى، مثل الثورات والحروب، كمفاصل حاسمة تعيد تشكيل المؤسسات؛ إذ قد تساهم هذه التحولات في تبني مؤسسات شاملة تُمهّد للنمو والازدهار، أو تُكرّس المؤسسات الإقصائية التي تُعيق التقدم. يتناول الفصل أيضًا تأثير الاستعمار على تشكيل المؤسسات في المستعمرات السابقة. ففي بعض الحالات، أسس المستعمرون مؤسسات إقصائية بهدف استغلال الموارد، مما أدى إلى استمرار الفقر والتخلف حتى بعد الاستقلال كما هو الحال بالنسبة لبعض دول أمريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء. وفي حالات أخرى، تم تبني مؤسسات شاملة أرست أسس النمو

والازدهار. بذلك، يُبرز الفصل أهمية تصميم المؤسسات الاقتصادية والسياسية في تحديد مصير الأمم على المدى الطويل.

الفصل الرابع

فوارق ضئيلة ومراحل دقيقة: ثقل التاريخ العالم الذي أفرزه الطاعون

حمل الفصل الرابع عنوان «فوارق ضئيلة ومراحل دقيقة: ثقل التاريخ العالم الذي أفرزه الطاعون». ناقش المؤلفان في هذا الفصل تأثير الأحداث التاريخية الكبرى، مثل جائحة الطاعون، على تشكيل المؤسسات السياسية والاقتصادية في أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية. يوضح المؤلفان كيف أثرت جائحة الطاعون، التي حلت بالعالم في القرن الرابع عشر وأودت بحياة نحو نصف سكان أوروبا، على نظام الإقطاع السائد آنذاك. أدى انخفاض عدد المزارعين، الذين كانوا يُعتبرون أساس النظام الإقطاعي، إلى تغيير ديناميكية القوة بين المزارعين واللوردات الإقطاعيين. استغل المزارعون هذا الانخفاض في أعدادهم للمطالبة بزيادة أجورهم وتحسين الخدمات المقدمة لهم. في المقابل، حاول ملاك الأراضي في إنجلترا وبعض الدول الأوروبية الأخرى الاستعانة بحكوماتهم لفرض قوانين تقيّد مطالب المزارعين، مثل قانون العمال في إنجلترا عام 1351، لكن هذه المحاولات لم تنجح على المدى البعيد. ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات الأجور وتراجعت سيطرة النخب الإقطاعية في بعض المناطق، مما مهد الطريق لظهور مؤسسات أكثر شمولية. من أبرز الأمثلة على هذه المؤسسات، ظهور الأسواق المفتوحة والحقوق القانونية التي تحمي الملكية الفردية في إنجلترا، مما عزز دور الطبقات الوسطى وساهم في تطور اقتصاد السوق. كذلك، ظهرت برلمانات مثل البرلمان الإنجليزي، الذي منح تمثيلاً أوسع للطبقات المختلفة وساعد على تقييد سلطة الملوك والنخب التقليدية. في مناطق مثل هولندا، ساهمت المؤسسات الشمولية في تعزيز التجارة البحرية وبناء نظام اقتصادي مزدهر قائم على الابتكار والانفتاح.

في المقابل، ضرب الطاعون قطاعًا مشابهًا من السكان في أوروبا الشرقية، مثل بولندا وروسيا، متسببًا في تأثير ديموغرافي مشابه لما حدث في إنجلترا وأوروبا الغربية. ورغم التشابه في القوى الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ندرة العمالة وزيادة المطالب الشعبية بالحريات، كانت النتائج مختلفة جذريًا. ففي أوروبا الشرقية، كان عدد الأشخاص المطالبين بأجور أعلى وحريات أوسع أقل نسبيًا، مما أتاح للنخب الإقطاعية تعزيز هيمنتها. بدلاً من الاستجابة لمطالب العمال، عمل اللوردات على ترسيخ نظام سوق العمل القائم على الاستحواذ والسيطرة، حيث ظل المزارعون عبيدًا أو خدمًا مقيدين بأراضي أسيادهم. ساهم هذا الوضع في بقاء المؤسسات الاستخراجية التي أعادت ترسيخ الإقطاع وزادت من السيطرة على الفلاحين، مما أدى إلى إجهاض أي فرصة لنشوء مؤسسات شاملة تدعم النمو والازدهار. على سبيل المثال، بدلاً من تحرير الفلاحين كما حدث في بعض أجزاء أوروبا

الغربية، تم تكريس نظام السُخرة والعمل القسري في بولندا وروسيا، مما أدى إلى استمرار انعدام المساواة وتثبيت السلطة في أيدي النخب الإقطاعية.

إذا التباين في الاستجابات للأحداث الكبرى، مثل جائحة الطاعون، يُبرز الدور الحاسم الذي تلعبه الأطر المؤسسية في تشكيل مسارات التنمية الوطنية. ففي حين استغلت النخب في أوروبا الشرقية الفوضى لتعزيز سلطتها وترسيخ المؤسسات الاستخراجية، جاءت الاستجابات في أوروبا الغربية مختلفة تمامًا، حيث ساعدت الظروف في تقويض النظام الإقطاعي وظهور مؤسسات شاملة دعمت الحريات وساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي. استنتج المؤلفان من هذه الاحداث التاريخية أن التغيرات البسيطة في الظروف التاريخية يمكن أن تؤدي إلى نتائج متباينة جذريًا في مسارات التنمية الوطنية. يُبرز الفصل أهمية ما يُطلق عليه «الفوارق الضئيلة» في الاستجابات للأحداث الحاسمة، وكيف يمكن لهذه الفوارق أن تؤدي إلى «مراحل دقيقة» تحدد مسارات مختلفة للتنمية. من خلال هذا التحليل، يؤكد المؤلفان على الدور المحوري للتاريخ في تشكيل المؤسسات، حيث تؤثر الأحداث الكبرى على توزيع السلطة والموارد، مما يؤدي إلى نشوء مؤسسات إما شاملة تدعم النمو والازدهار، أو استخراجية تُكرّس الفقر والتخلف. يعكس هذا الفهم كيف يمكن لاستجابات المجتمعات للأحداث التاريخية أن تُفسر الفوارق الحالية بين الأمم في مستويات التنمية والرفاهية.

الفصل الخامس

لقد نظرت في المستقبل، والنتيجة مبشرة: النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية

ناقش الفصل الخامس الموسوم بعنوان «لقد نظرت في المستقبل، والنتيجة مبشرة: النمو في ظل المؤسسات الاستحواذية» موضوع النمو الاقتصادي تحت مظلة المؤسسات الاستحواذية، مسلطًا الضوء على التناقض الظاهري الذي قد يظهر فيه أن الاقتصادات القائمة على هذه المؤسسات تحقق نموًا سريعًا، لكنه غالبًا ما يكون نموًا قصير الأجل وغير مستدام. وذلك لسببين: أولهما هو عدم وجود المحفزات والفرص الاقتصادية حيث يفتقر الاقتصاد الذي يعمل في ظل مؤسسات استحواذية للحوافز التي تدفع افراد المجتمع للابتكار والابداع والاجتهاد في خلق واستغلال الفرص الاستثمارية. وثانيهما هو مقاومة حدوث ذلك من جانب النخب لان مصالح النخب غالبا ما تتعارض مع هدف تحقيق نمو مستدام. وبالإضافة الى ذلك، فانه عندما يتم إعادة تخصيص جميع الموارد المستخدمة بطريقة غير فعالة ومناسبة الى مجال الصناعة، تكون هناك مكاسب اقتصادية قليلة يتم الاستحواذ عليها بإصدار الفرمانات. يوضح المؤلفان أن المؤسسات الاستحواذية بطبيعتها تعتمد على تركيز السلطة والثروة في أيدي قلة من النخب، مع تهميش غالبية المجتمع، مما يخلق نظامًا اقتصاديًا غير متوازن ومفتقرًا إلى الحوافز الابتكارية. يضيف المؤلفان أن المؤسسات الاستحواذية، ورغم أوجه القصور الهيكلية التي تعاني منها، قد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في بعض

الأحيان. يتم ذلك عادة من خلال استغلال الموارد الطبيعية أو البشرية بشكل مكثف، مثل الاعتماد على العمالة الرخيصة أو التركيز على قطاعات محددة دون بناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومستدامة. ومع ذلك، يوضح المؤلفان أن هذا النوع من النمو غالبًا ما يكون هشًا وعرضة للتراجع بمجرد استنفاد الموارد أو مواجهة الأزمات الاقتصادية.

يُقدّم الفصل أمثلة من الواقع تُبرز التأثيرات قصيرة الأجل للمؤسسات الاستحواذية، ومن أبرز هذه الأمثلة تجربة الاتحاد السوفيتي خلال القرن العشرين. فقد اعتمدت القيادة السوفيتية سياسات مركزية صارمة ركزت على تطوير الصناعات الثقيلة وتعبئة الموارد البشرية والمادية بشكل قسري لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. بين عامي 1928 و1960، حققت هذه السياسات معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بلغت في المتوسط نحو 6% سنويًا، مما عزز مكانة الاتحاد السوفيتي كقوة اقتصادية وصناعية عالمية. ومع ذلك، افتقرت هذه السياسات إلى مقومات الاستدامة على المدى الطويل، حيث ظهرت بوادر التباطؤ الاقتصادي بحلول السبعينيات. كان غياب الحوافز الفردية والابتكارية، إلى جانب السيطرة الصارمة على النشاط الاقتصادي والمجتمعي، سببًا رئيسيًا في تآكل كفاءة النظام. علاوة على ذلك، أدى التركيز المفرط على الصناعات الثقيلة إلى إهمال قطاعات أخرى مثل الزراعة والخدمات، مما خلق اختلالات هيكلية في الاقتصاد. ومع مرور الوقت، فشل النظام في التكيف مع التحولات العالمية في مجالات التكنولوجيا والإنتاج، وهو ما أسهم في تراجع الأداء الاقتصادي وانهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف. بذلك، يُبرز النموذج السوفيتي كيف يمكن للمؤسسات الاستحواذية تحقيق نجاحات قصيرة الأجل، لكنها غالبًا ما تفشل في بناء نظام اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية. لقد كان الاتحاد السوفيتي قادرا على تحقيق نمو سريع، حتى في ظل مؤسسات استحواذيه، لأن البلاشفة قد أنشأوا حكومة مركزية واستخدموها في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الصناعة. غير انه كما في جميع امثلة النمو في ظل وجود مؤسسات استحواذيه، لم تظهر هذه التجربة حدوث التغير والتطور التكنولوجي، كما انه لم يكن مستداما. كما يُبرز الفصل تجربة كوريا الشمالية كحالة مماثلة. ورغم تحقيق نجاحات محدودة في ظل النظام المركزي الاستحواذي، إلا أن غياب الحوكمة الشاملة والتوزيع المتوازن للسلطة أدى إلى مواجهة تحديات هيكلية خانقة. اعتمدت كوريا الشمالية على العمالة القسرية والموارد الطبيعية، لكنها فشلت في تحقيق النمو المستدام بسبب افتقارها إلى الانفتاح الاقتصادي والابتكار.

في نهاية الفصل الخامس، يناقش المؤلفان طبيعة الابتكارات المؤسسية التي تسهم في تحقيق درجة من مركزية الدولة، والتي يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي حتى في ظل وجود المؤسسات الاستحواذية. يشير النقاش إلى أن الابتكارات المؤسسية ليست مقتصرة على الاقتصادات ذات المؤسسات الشاملة فحسب، بل يمكن أن تتجسد في الأنظمة الاستحواذية أيضًا عندما تكون هناك حاجة ماسة للتنظيم

المركزي لتحقيق أهداف محددة. تتيح هذه الابتكارات للدولة السيطرة على الموارد وتعبئتها بشكل فعال، مما يساهم في تحقيق التنمية على المدى القصير. يوضح المؤلفان أن هذه الابتكارات تلعب دورًا محوريًا في الفترات الانتقالية، حيث يصبح النمو ضرورة حيوية لاستقرار النظام. وعلى الرغم من ذلك، فإنها عادة ما تكون غير مستدامة بسبب القيود الهيكلية للمؤسسات الاستحواذية، مثل غياب الحوافز الفردية والقيود الصارمة على الإبداع والابتكار.

احتوى هذا الفصل على أفكار مهمة تسلط الضوء على التحولات الكبرى في تاريخ البشرية، مثل ثورة العصر الحجري الحديث، باعتبارها ابتكارًا مؤسسيًا ساهم في تحقيق الاستقرار والتنظيم. كان الانتقال إلى الزراعة نقطة تحول جوهرية أدت إلى زيادة الإنتاجية وتوفير فائض غذائي، مما مهد الطريق لظهور مؤسسات مركزية وتنظيم اجتماعي واقتصادي جديد. يبرز التحليل أهمية فهم التنمية الاقتصادية كعملية بناء أسس متينة لضمان استدامة النمو، بدلاً من التركيز فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في فترات قصيرة. في هذا السياق، تُعد طبيعة المؤسسات القائمة عنصرًا حاسمًا، حيث تسهم المؤسسات الشاملة في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بينما تعيق المؤسسات الاستحواذية فرص التقدم الحقيقي. وعليه، يشدد المؤلفان على ضرورة دراسة تجارب الدول المختلفة لاستخلاص دروس حول كيفية تحقيق تنمية مستدامة تُعزز رفاهية المجتمع ككل.

الفصل السادس

مفهوم التنافر

يتناول الفصل السادس مفهوم التنافر من خلال دراسة حالة مدينة البندقية وتحولها من مركز حضاري وتجاري إلى متحف حي يعكس إرثها التاريخي. يُظهر التحليل كيف أن البندقية، التي كانت ذات يوم رمزًا للابتكار الاقتصادي والتجاري، أصبحت اليوم تمثل نموذجًا للجمود الاقتصادي والثقافي بفعل التركيز المفرط على الحفاظ على ماضيها. بدأ الفصل بسردٍ لتاريخ البندقية كواحدة من أبرز القوى التجارية والسياسية في العصور الوسطى وعصر النهضة. كانت المدينة مركزًا تجاريًا عالميًا يعتمد على موقعها الاستراتيجي بين أوروبا والشرق الأوسط. كما ساهمت المؤسسات الاقتصادية المبتكرة، مثل البنوك والأسواق المنظمة، في ازدهارها. كانت سلسلة الابتكارات التعاقدية تمثل واحدة من الأسس الرئيسية، التي أدت الى التوسع والنمو الاقتصادي للبندقية. هذا النجاح لم يكن مجرد نتيجة لعوامل جغرافية، بل أيضًا بسبب المرونة المؤسسية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات. على سبيل المثال في مجال القانون تم انشاء هيئة مستقلة للقضاء ومحكمة للاستئناف بالإضافة الى العديد من الإصلاحات القانونية التي تتعلق بالعقود الخاصة والافلاس. لقد اتاحت هذه المرونة في المؤسسات الاقتصادية لابتكار استمارات اعمال قانونية جديدة، وكذلك أنماط جديدة من العقود. يعزي المؤلفان التطور الكبير الذي شهدته مدينة البندقية الى المؤسسات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المدينة خلال تلك الفترة.

يشير المؤلفان إلى أنه رغم التطور الكبير الذي شهدته مدينة البندقية في تلك الفترة، إلا أن التغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية أدت إلى تراجع أهميتها كمركز تجاري، حيث أسهم اكتشاف طرق بحرية جديدة وزيادة الاعتماد على المحيط الأطلسي في فقدان المدينة مكانتها الاستراتيجية. مع مرور الوقت، تحول اقتصاد البندقية تدريجيًا ليعتمد بشكل كبير على السياحة والتراث الثقافي بدلا عن التجارة والصناعة والتي كانت تتميز بها في تلك الفترة، مما جعل الحفاظ على المباني التاريخية والتراث أولوية قصوى على حساب الابتكار الاقتصادي والاجتماعي. ويبرز النقاش التحول التدريجي للمدينة إلى وجهة سياحية تركز على استعراض ماضيها بدلاً من الاستثمار في حاضرها ومستقبلها، وهو تحول يعكس نوعًا من التنافر؛ إذ تحتفظ البندقية بمظهر الحضارة المزدهرة، لكنها تفتقر إلى الديناميكية التي كانت تميزها سابقًا. كما واجهت المدينة تحديات كبيرة أبرزها الاعتماد المفرط على السياحة، الامر الذي أدى إلى تآكل البنية التحتية وتباطؤ مستوى التنمية الاقتصادية فيها، وارتفاع تكاليف المعيشة، مما دفع السكان الأصليين إلى مغادرتها، بالإضافة إلى التهديدات البيئية المتمثلة في ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات المتكررة، التي تهدد بقاءها على المدى الطويل، والركود الاقتصادي الناتج عن التركيز على السياحة والتراث، مما قلّص فرص التنويع الاقتصادي وجعل اقتصادها عرضة للتقلبات.

يشير الفصل إلى أهمية التوازن بين الحفاظ على التراث الثقافي وبين ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة في السياقات المعاصرة. يسلط المؤلفان الضوء على أن التركيز المفرط على الحفاظ على التراث التاريخي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إعاقات اقتصادية، حيث قد يتسبب ذلك في تقييد الاستثمارات الحديثة أو الابتكارات التي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي. في المقابل، الإهمال التام للتراث الثقافي قد يؤدي إلى فقدان الهوية الثقافية للمدينة أو الدولة، مما يؤثر على قوتها الناعمة ويؤدي إلى تآكل قيمها التقليدية. مدينة البندقية تقدم نموذجاً غنياً لهذه التحديات. تاريخياً، كانت البندقية واحدة من أكثر المدن ازدهاراً في أوروبا، ويرجع ذلك جزئياً إلى مؤسساتها السياسية والاقتصادية الشاملة التي سمحت بتوزيع السلطة على نطاق أوسع، مما أدى إلى تعزيز التنوع الاقتصادي والاجتماعي. كانت هذه المؤسسات قد ساعدت في تطوير بنية تحتية تجارية قوية، وكان لها دور كبير في ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما أسهم في ازدهار التجارة والثقافة. ومع مرور الوقت، ومع تحول هذه المؤسسات إلى هياكل استحواذية تركز السلطة في يد قلة من النبلاء وأصحاب النفوذ، بدأ الاقتصاد في التدهور. وهذا النموذج يعكس كيف أن تركز السلطة في يد نخبة صغيرة قد يعوق الابتكار ويحد من قدرة المجتمعات المحلية على التفاعل مع التغيرات الاقتصادية العالمية. كانت هذه النخبة تركز على الحفاظ على مصالحها الخاصة بدلاً من تعزيز فرص التنمية الشاملة، مما أدى إلى تراجع المدينة اقتصادياً واجتماعياً.

قدم المؤلفان نموذجاً آخر شبيهاً بمدينة البندقية من خلال استعراض تجربة الإمبراطورية الرومانية، حيث أشارا إلى أن المؤسسات السياسية الرومانية كانت تتسم في مراحلها الأولى بمقومات تعددية. فعلى سبيل المثال، كان للعامة مجلسهم الخاص الذي يتمتع بحق الاعتراض على قرارات القضاة، وهو ما أطلق عليه المؤلفان «الفضائل الرومانية». وقد ساهمت هذه الفضائل في بناء مؤسسات ذات طابع شمولي نسبي، مما أسهم في تحقيق الازدهار والتطور الذي شهدته الإمبراطورية الرومانية خلال فترتها الذهبية. ومع ذلك، شهدت الإمبراطورية تغيرات مؤسسية جوهرية خلال عهد أوغسطس، أدت إلى تحويل المؤسسات إلى هياكل أكثر استحواذاً، حيث تركزت السلطة في يد الإمبراطور ودائرته المقربة. وقد جعل هذا التحول حقوق الملكية لعامة الشعب أقل أماناً وأضعف استقرارها، مما أضر بالثقة في النظام السياسي والاقتصادي ككل. أطلق المؤلفان على هذه التحولات مصطلح «الرذائل الرومانية»، مشيرين إلى أنها كانت أحد أهم العوامل التي عجلت بنهاية الإمبراطورية الرومانية، نتيجة لغياب التعددية واستحواذ السلطة والثروة.

الدروس المستفادة من هذين النموذجين تتمثل في أهمية تبني المؤسسات الشاملة التي تضمن توزيع السلطة والموارد بشكل عادل، حيث إن هذه المؤسسات ليست فقط وسيلة لتعزيز الابتكار وتحفيز التنوع الاقتصادي، بل تشكل أيضًا الأساس لتحقيق التنمية المستدامة بمعناها الشامل. من خلال هذه المؤسسات، يمكن للمجتمعات تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على التراث الثقافي ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. مدينة البندقية، على سبيل المثال، تقدم درسًا بالغ الأهمية في هذا السياق، حيث تُظهر كيف يمكن للمؤسسات أن تساهم في حماية التراث الثقافي العريق مع ضمان استجابة مرنة وفعّالة للتغيرات الاقتصادية والسياسية. هذا التوازن بين الماضي والمستقبل يمثل نموذجًا يُحتذى به، خاصة للمجتمعات التي تواجه ضغوطًا مماثلة في الحفاظ على هويتها الثقافية ضمن عالم يتسم بالعولمة والمنافسة المتزايدة. إضافة إلى ذلك، تعكس تجربة البندقية قدرة المجتمعات على تحويل التحديات إلى فرص من خلال استغلال مواردها الثقافية والطبيعية بطرق مبتكرة. فعلى سبيل المثال، يظهر نجاح البندقية في توظيف تراثها البحري والتجاري في تعزيز السياحة المستدامة والاقتصاد الإبداعي. استنادا الى ما سبق يمكن للدول والمدن التي تواجه تحديات مشابهة الاستفادة من هذا النموذج عن طريق إنشاء مؤسسات مرنة وشاملة تدعم التعايش بين الماضي والحاضر، وتتبنى الابتكار كوسيلة لتعزيز التنمية، مع الحرص على دمج المجتمع المحلي كشريك فعّال في هذه الجهود.

الفصل السابع

نقطة التحول: مشكلة مع الجوارب

جاء الفصل السابع من الكتاب بعنوان "نقطة التحول: مشكلة مع الجوارب" ليسلط الضوء على اللحظات الحرجة التي واجهها المخترع الإنجليزي «وليام لي» أثناء سعيه لتسجيل براءة اختراع

لآلة صنع الجوارب في أواخر القرن السادس عشر. يُبرز هذا المثال كيف يمكن لتفاعل بسيط بين الفرد والمؤسسات أن يتحول إلى نقطة تحول فارقة ليس فقط في حياة الأفراد، بل في مسارات المجتمعات والدول. وليام لي، الذي ابتكر آلة تُسرّع إنتاج الجوارب بشكل كبير، واجه عراقيل كبيرة من النظام المؤسسي في إنجلترا. فقد رفضت الملكة إليزابيث الأولى ثم خلفها الملك جيمس الأول منحه براءة اختراع، بدعوى القلق من تأثير الابتكار على الحرفيين العاملين يدويًا. كان هذا الرفض رمزًا لتفاعل المؤسسات الاقتصادية والسياسية مع الابتكار، حيث يُظهر كيف يمكن لغياب دعم الابتكار أن يُعيق التقدم المجتمعي ويُفشل فرص التنمية. استخدم المؤلفان هذا المثال لمناقشة الدور الحاسم للمؤسسات السياسية والاقتصادية في تحديد مصير الدول. يشيرون إلى أن المؤسسات الشاملة، التي تتيح الإبداع وتوزع الفرص بشكل عادل، تؤدي إلى تقدم المجتمعات. في المقابل، تُعرقل المؤسسات الاستحواذية التنمية من خلال حماية مصالح نخبة ضيقة على حساب الصالح العام. كما يناقش الفصل فكرة "الخوف من الفوضى الخلاقة"، الذي شكل عائقًا أمام تحقيق زيادات مطردة في مستويات المعيشة بين العصر الحجري الحديث والثورات الصناعية. يُظهر المؤلفان أن هذا الخوف، الناجم عن رغبة النخب في الحفاظ على الوضع الراهن، كان السبب الرئيسي وراء الركود الاقتصادي الطويل الذي سبق عصر الابتكار الصناعي.

استعرض المؤلفان في هذا الفصل الثورة المجيدة ودورها في تشكيل مؤسسات سياسية واقتصادية أكثر شمولية. أوضحا أن الثورة أحدثت تحولاً جذريًا في البنية السياسية والمؤسسية للبلاد، مما مهّد الطريق لبناء مؤسسات أكثر تعددية وشمولية. أطاحت الثورة بحكم الملك جيمس الثاني، ووضعت الأساس لنظام ملكي دستوري يحدّ من السلطة المطلقة للحاكم. وتم تعزيز هذه التعددية من خلال إعلان الحقوق عام 1689، الذي أكد على سيادة البرلمان وضمان الحقوق الفردية. أتاح هذا المناخ السياسي الفرصة لإعادة التنظيم الجوهري للمؤسسات الاقتصادية لصالح المبتكرين ورجال الاعمال، كما أصبحت الملكية الخاصة والاستثمار محميين بقوة القانون. إضافة الى ذلك فقد أدّى استقرار النظام السياسي إلى تعزيز الثقة في الأسواق، وتوسيع نطاق التجارة، وتشجيع الابتكار. وقد ساهم ذلك في نمو الطبقة الوسطى، التي لعبت دورًا محوريًا في تحفيز الأنشطة الاقتصادية. وبهذا، وضعت الثورة المجيدة الأسس لنظام اقتصادي ديناميكي ساعد على قيام الثورة الصناعية والتي أحدثت طفرة كبيرة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية للدول والمجتمعات المختلفة في اوربا وبقية القارات. وقد امتد أثر لقرون عديدة بعد ذلك وقد كانت سببا لتفوق اوربا الغربية وتقدمها على كثير من دول العالم.

برز الفصل درسًا جوهريًا مفاده أن المؤسسات ليست مجرد هياكل إدارية، بل هي محركات رئيسية للتغيير أو الركود. فعندما تكون هذه المؤسسات داعمة للابتكار ومهيأة للتكيف مع التغيرات، تُطلق العنان لإمكانات الأفراد والمجتمعات، بينما يؤدي مقاومتها للتغيير وتفضيلها الحفاظ على امتيازات

محدودة إلى إغلاق أبواب التقدم أمام الجميع. المؤسسات القوية والشاملة تُوفر بيئة داعمة للابتكار والنمو من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير بيئة اقتصادية مواتية، في حين أن المؤسسات الاستحواذية تُعيق أي تقدم قد يهدد مصالحها الضيقة، مما يجعل دعم الابتكار رهينًا بمدى مرونة المؤسسات واستعدادها لتعزيز التطور.

الفصل الثامن

خارج نطاقنا: العوائق التي تعرقل التنمية

حمل الفصل الثامن عنوان «خارج نطاقنا: العوائق التي تعرقل التنمية»، مشيرًا إلى العقبات المؤسسية والاجتماعية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في بعض الدول. قد يبدو من عنوان الفصل أن المؤلفَين يلمحان إلى أن هذه العوائق والعوامل خارجة عن نطاق السيطرة، بحيث لا تستطيع المجتمعات أو الحكومات التحكم فيها أو توجيهها لخدمة مصالح الشعب. إلا أنهما يوضحان لاحقًا أن هذه العوامل ليست مستعصية على التغيير، بل يمكن معالجتها إذا تغيّرت المؤسسات نحو نهج شامل وداعم. يشير الفصل إلى وجود مؤسسات تفضل الحفاظ على مصالح النخب على حساب الأغلبية، مما يخلق بيئة غير مشجعة للابتكار أو الاستثمار، إضافة إلى عوائق أخرى مثل نقص الحوافز الاقتصادية، ضعف سيادة القانون، وغياب حقوق الملكية، مما يمنع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم. التنمية ليست محكومة بالقدر، بل تتأثر بنوعية المؤسسات التي قد تتحول، في حال فسادها أو استحواذها، إلى عقبة كبرى أمام التقدم، ويشدد الفصل على أن تغيير هذه المؤسسات هو المفتاح لتجاوز تلك العوائق، حتى وإن بدا الأمر «خارج نطاق» الشعوب أو الحكومات.

ناقش المؤلفان العديد من النماذج للعوائق التي عرقلت مسيرة التنمية في بعض الدول، على سبيل المثال العوائق التي وضعتها الإمبراطورية العثمانية ضد إدخال ماكينة الطباعة، التي اعتُبرت تهديدًا لنظام حكمهم بسبب قدرتها على نشر الوعي والمعرفة. أشار المؤلفان إلى أن الإمبراطورية العثمانية انتهجت نظام حكم استبدادي عرقل تبني الابتكارات بنجاح، مثل المطبعة، والفوضى الخلاقة التي كان من شأنها أن تقود للتنمية المستدامة. ومن الأمثلة الأخرى، سياسة العزلة التي انتهجتها الصين في عهد سلالة مينغ، حيث حظرت بناء السفن البحرية الكبيرة وأوقفت الحملات الاستكشافية، مثل تلك التي قادها البحار تشنغ خه، مما منع البلاد من الانخراط في التجارة العالمية وتطوير قوتها الاقتصادية. كذلك، ذكر الكاتبان تجربة دول أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، حيث أدت الأنظمة السياسية الاستبدادية التي ركزت الثروة والسلطة في أيدي النخب إلى غياب الحوافز للاختراع والتوسع الاقتصادي. وفي إفريقيا، أشار المؤلفان إلى إرث الاستعمار الأوروبي، الذي ركز على استخراج الموارد وتصديرها كمواد خام لدولهم لتنشيط الصناعة فيها دون تطوير البنية التحتية المحلية أو المؤسسات الشاملة، مما أسهم في تكريس التخلف والاعتماد الاقتصادي.

الفصل التاسع

عكس مسار حركة التنمية: التوابل والإبادة الجماعية

جاء الفصل التاسع بعنوان «عكس مسار حركة التنمية: التوابل والإبادة الجماعية»، مشيرًا إلى السباق الاستعماري المحموم بين القوى الأوروبية للسيطرة على تجارة التوابل في آسيا، خاصة في جزر الملوك (جزر التوابل) بإندونيسيا. يُظهر المؤلفان كيف أن المؤسسات الاستحواذية التي أنشأتها القوى الاستعمارية، مثل شركة الهند الشرقية الهولندية، لعبت دورًا مدمرًا في عرقلة التنمية المستدامة من خلال فرض احتكارات تجارية قسرية وسياسات قمعية شملت القضاء على المجتمعات المحلية لضمان السيطرة الاقتصادية. هذا الطمع في تحقيق مكاسب قصيرة الأجل أدى إلى استنزاف الإمكانات الاقتصادية للمناطق المستعمَرة وتحويلها إلى مصادر للثروات المستخرجة لصالح القوى المهيمنة، على حساب السكان الأصليين الذين عانوا من الفقر والاضطهاد والدمار المجتمعي. يُبرز الفصل أن المؤسسات الاستحواذية ليست مجرد عائق أمام التنمية، بل هي عامل أساسي في تقويض فرص التقدم، حيث تُكرس التفاوتات وتمنع الابتكار والنمو الشامل. التغلب على إرث هذه المؤسسات يتطلب تفكيك الهياكل الاستغلالية واستبدالها بمؤسسات شاملة تدعم التنمية المستدامة وتعزز العدالة الاجتماعية.

اشتمل الفصل التاسع على أمثلة تاريخية عديدة تُظهر كيف استخدمت القوى المهيمنة سياسات قمعية واستغلالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية، بغض النظر عن تأثيرها المدمر على التنمية البشرية واستقرار المجتمعات. من أبرز الأمثلة التي ناقشها الفصل السياسات الاستعمارية التي انتهجتها شركة الهند الشرقية الهولندية في جزر الملوك (جزر التوابل) بإندونيسيا، حيث فرضت احتكارات تجارية قسرية على تجارة التوابل وصلت إلى حد الإبادة الجماعية للمجتمعات المحلية لضمان السيطرة الكاملة على الموارد. كما استعرض الفصل ما حدث في الكونغو البلجيكية خلال فترة حكم الملك ليوبولد الثاني، حينما أدى السعي المحموم لاستخراج المطاط إلى استغلال قسري وحشي تَسبب في مقتل ملايين السكان المحليين وتدمير البنية الاجتماعية للمجتمع. إضافة إلى ذلك، تناول الفصل سياسات العزلة والتدمير التي فرضتها السلطات الاستعمارية في الأمريكيتين، حيث تعرض السكان الأصليون لإبادة ممنهجة، واستُبدلت نظمهم الاقتصادية والاجتماعية بسياسات تخدم تصدير الثروات إلى الدول الاستعمارية. هذه النماذج تؤكد أن المؤسسات الاستحواذية لم تكن مجرد أدوات للاستغلال الاقتصادي، بل ساهمت بشكل مباشر في تقويض فرص التنمية المستدامة، وخلّفت إرثًا من الفقر واللامساواة لا يزال تأثيره المأساوي محسوسًا حتى يومنا هذا.

يقدم المؤلفان شرحًا وافياً وتحليلاً عميقًا لتأثير المؤسسات الاستعمارية الاستحواذية على ماضي وحاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في المستعمرات، إلا أنه يغفل إبراز بعض الجوانب الإيجابية

للاستعمار. على الرغم من تسليط الضوء على الأثر المدمر للاحتكارات القسرية والسياسات القمعية في عرقلة التنمية المستدامة، فإن التركيز انصب بشكل كبير على وصف النتائج المأساوية دون تقديم حلول واضحة أو استراتيجيات عملية لتفكيك إرث الاستعمار وبناء مؤسسات شاملة تدعم المصالح الوطنية وتحقق التنمية الاقتصادية والازدهار للمجتمعات. يأتي ذلك على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على انتهاء حقبة الاستعمار في معظم دول العالم. ورغم قوة النقاش حول الإبادة الجماعية في جزر الملوك والكونغو البلجيكية، إلا أنه افتقر إلى تحليل مقارن شامل يربط بين مختلف السياقات الجغرافية والتاريخية. كما غابت النقاشات حول دور المؤسسات الدولية، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، في مواجهة التداعيات المستمرة لهذا الإرث الاستعماري. ومع قوة الفصل في فضح الاستغلال، فإنه كان سيصبح أكثر ثراءً لو تضمن رؤية متوازنة تُبرز نماذج نجاح معاصرة لمؤسسات شاملة تدعم التنمية المستدامة، مما يضفي بُعدًا بناءً يعزز قيمته كإسهام علمي تطبيقي.

الفصل العاشر

انتشار الازدهار والرخاء: الشرف بين اللصوص

تناول الفصل العاشر، بعنوان "انتشار الازدهار والرخاء: الشرف بين اللصوص"، نموذج نشأة المؤسسات السياسية والاقتصادية في أستراليا خلال القرن الثامن عشر، حيث ركز على مستعمرة نيو ساوث ويلز كأحد الامثلة. أشار المؤلفان إلى أن النظام الذي أسسته بريطانيا في هذه المستعمرة تميز بطابع أكثر شمولية مقارنة بالأنظمة الأخرى في المستعمرات البريطانية. تمثلت هذه الشمولية في منح المدانين حقوق التملك، فضلاً عن توفير حوافز اقتصادية مثل الأراضي والمساعدات الحكومية. ركز الفصل على كيفية تحول المستعمرة من مكان للنفي والعقاب إلى بيئة داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لم يكتفي المدانون بالحقوق الاقتصادية بل سعوا للمشاركة في المؤسسات السياسية التي ستشركهم في عملية صنع القرار، لذلك طالبوا بانتخابات يستطيعون المشاركة فيها على قدم المساواة وطالبوا كذلك بمؤسسات ومجالس نيابية ويستطيعون ان يكونوا أعضاء فيها. توجهت هذه المطالب في نهاية المطاف بإنشاء مجلس تشريعي يستطيع المدانون السابقون ان يصوتوا ويترشحوا ليكونوا أعضاء فيه إذا كان لديهم ملكية بما فيه الكفاية، وقد نجح الكثير منهم في ذلك.

استعرض الفصل العوامل التي أسهمت في إنشاء مؤسسات شاملة في نيو ساوث ويلز، مثل السياسات التي ساعدت في إدماج المدانين في النشاط الاقتصادي، وتحفيزهم على الإنتاج الزراعي والتجاري. أوضح المؤلفان أن هذه السياسات ساعدت في بناء مجتمع أكثر تماسكًا واستقرارًا، حيث أُتيحت الفرص الاقتصادية للجميع بغض النظر عن خلفياتهم. كما أبرز الفصل كيف أن السياسات الشاملة، مثل منح الأراضي للمزارعين ودعم المشاريع الصغيرة، ساهمت في

تحقيق ازدهار اقتصادي استمر لعقود وأصبح نموذجًا للإدارة الفعالة والمرنة للمستعمرات.

استعرض المؤلفان حالة الثورة الفرنسية بوصفها نقطة تحول تاريخية شكلت ملامح المؤسسات السياسية والاقتصادية الحديثة. سلطا الضوء على الأوضاع السائدة في فرنسا قبل الثورة، حيث كانت تعاني من نظام اجتماعي وسياسي قائم على الامتيازات الطبقية والاحتكار الاقتصادي من قبل النخبة الإقطاعية ورجال الدين. أدى هذا الوضع إلى تفاقم الفجوة بين الطبقات، حيث عانت الطبقة الثالثة (العامة) من ضرائب مرهقة وانعدام العدالة الاجتماعية، في مقابل استئثار الطبقة الأرستقراطية بالمناصب والامتيازات. كما أشار المؤلفان إلى دور الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحروب المكلفة وسوء إدارة الموارد في تعجيل الثورة. تطرق المؤلفان أيضًا إلى الأفكار التنويرية التي انتشرت في تلك الفترة، حيث ساهمت في تشكيل وعي شعبي يطالب بالمساواة والحرية وإلغاء الامتيازات. أكدا أن الثورة لم تكن مجرد نتيجة لتراكم المظالم، بل كانت أيضًا انعكاسًا لتغير جذري في الفكر والمطالبة بإصلاح جذري للنظام. من خلال هذا التحليل، أوضح المؤلفان كيف أن الثورة الفرنسية تمثل مثالاً حيًا على انهيار المؤسسات الاستحواذية واستبدالها بمؤسسات أكثر شمولية، رغم التحديات التي واجهتها لتحقيق هذه الأهداف.

رغم أن الفصل يقدم سردًا ثريًا عن التحول التاريخي لمستعمرة نيو ساوث ويلز، إلا أنه يفتقر إلى تحليل شامل للأسباب التي دفعت بريطانيا لتبني سياسات أكثر شمولية في هذه المستعمرة مقارنة بمستعمرات أخرى. كان من المفيد أن يتناول الفصل التأثيرات الجغرافية والثقافية والاجتماعية التي ميّزت أستراليا عن غيرها. علاوة على ذلك، يغفل المؤلفان مناقشة دور السكان الأصليين وتأثير السياسات الاستعمارية عليهم، مما يمنح صورة غير مكتملة للتحول الذي شهدته المنطقة. كان من الممكن تعزيز الفصل بمزيد من المقارنات بين نيو ساوث ويلز ومستعمرات أخرى، لتوضيح العوامل التي جعلت المؤسسات الشاملة ممكنة في بعض الأماكن ومعقدة في أماكن أخرى. ومع ذلك، يُعد الفصل إضافة قيمة لفهم العلاقة بين الشمولية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

الفصل الحادي عشر

الحلقة الحميدة: قانون الملطخين بالسواد

تناول الفصل الحادي عشر، بعنوان "الحلقة الحميدة: قانون الملطخين بالسواد"، كيفية مجابهة القوانين الجائرة التي تصادر الحريات، وذلك من خلال إنشاء وتفعيل مؤسسات شاملة قادرة على تعزيز العدالة والمساواة. يركز المؤلفان على مفهوم «الحلقة الحميدة»، الذي يشير إلى التفاعل الإيجابي بين المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة، حيث تدعم هذه المؤسسات بعضها البعض في سبيل تحقيق حوكمة رشيدة وتنمية مستدامة. استعرض الفصل أمثلة تاريخية حول كيفية تفعيل هذه الحلقة، مشددًا على أن المجتمعات التي تمكنت من تفكيك المؤسسات الاستحواذية واستبدالها بمؤسسات

شاملة استطاعت تجاوز التحديات وبناء أنظمة تدعم حقوق الإنسان وتوسع من نطاق الحريات.

ناقش المؤلفان حالات تاريخية توضح نجاح «الحلقة الحميدة» في مواجهة القوانين الجائرة. أشار الفصل إلى دور الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في تعزيز التغيير السياسي، مثل نضال حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، التي ساهمت في تفكيك سياسات التمييز العنصري من خلال التفاعل الإيجابي بين المؤسسات القضائية والقانونية. كما تطرق إلى حالات أخرى، مثل الإصلاحات السياسية في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، حيث ساعدت المؤسسات الشاملة على توسيع المشاركة السياسية وإلغاء التشريعات القمعية. شدد المؤلفان على أهمية الإرادة الشعبية والقيادة الفعالة في تحقيق التحول نحو مؤسسات شاملة تسهم في تعزيز الحلقة الحميدة.

رغم قوة الفصل في طرح مفهوم «الحلقة الحميدة» وإبراز دوره في مواجهة القوانين الجائرة، إلا أنه يفتقر إلى مناقشة التحديات المعاصرة التي قد تواجه إنشاء مثل هذه المؤسسات في الأنظمة السياسية الحالية، خاصة في الدول النامية. كما أن الأمثلة التاريخية التي قدمها ركزت بشكل كبير على العالم الغربي، متجاهلة تجارب دول أخرى، خاصة في إفريقيا وآسيا، التي واجهت تحديات مختلفة في بناء مؤسسات شاملة. كان من المفيد أن يناقش الفصل بشكل أعمق العقبات البنيوية التي تحول دون تحقيق الحلقة الحميدة، مثل الفساد وضعف سيادة القانون، مع تقديم استراتيجيات عملية للتغلب عليها. ومع ذلك، يظل الفصل إضافة قيّمة لإبراز أهمية المؤسسات الشاملة كركيزة أساسية لتعزيز الحريات ومواجهة القوانين الظالمة.

الفصل الثاني عشر

الحلقة المفرغة: لم يعد بمقدورك أن تستقل القطار إلى مدينة بو

تناول الفصل الثاني عشر، بعنوان "الحلقة المفرغة: لم يعد بمقدورك أن تستقل القطار إلى مدينة بو"، كيفية انهيار المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة وتحولها إلى مؤسسات استحواذية تغذي الفقر وعدم المساواة. يُبرز المؤلفان مفهوم «الحلقة المفرغة»، وهي ديناميكية سلبية حيث تعزز المؤسسات القمعية بعضها البعض، مما يؤدي إلى تكريس السلطة في يد النخبة الحاكمة على حساب بقية المجتمع. استعرض الفصل أمثلة تاريخية، مثل انهيار الدولة في الكونغو بعد الاستقلال، حيث ورثت النخب المحلية مؤسسات استحواذية من القوى الاستعمارية واستمرت في استغلالها، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد وتفاقم الأزمات الاجتماعية. كما أشار الفصل إلى حالة غواتيمالا خلال القرن العشرين، حيث أدت الانقلابات العسكرية المدعومة خارجيًا إلى استبدال الأنظمة المنتخبة بمؤسسات قمعية كرّست الفقر والصراع.

يُظهر الفصل كيف أن الحلقة المفرغة تمنع المجتمعات من تحقيق الاستقرار والتنمية، حيث تصبح

المؤسسات القمعية عقبة أمام الابتكار والنمو الاقتصادي. يوضح المؤلفان أن هذه المؤسسات لا تعزز فقط التفاوت الاقتصادي، بل تعزز أيضًا الفساد والصراعات الداخلية، مما يُعمّق الأزمة. كما أشار الفصل إلى دور القوى الخارجية في تغذية هذه الحلقة المفرغة من خلال دعم الأنظمة القمعية لتحقيق مصالحها، مما يترك المجتمعات المحلية عالقة في حالة من الجمود السياسي والاقتصادي. وأكد المؤلفان أن كسر هذه الحلقة يتطلب إصلاحات جذرية وشاملة، ترتكز على إشراك المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون لضمان تحول مؤسسي حقيقي.

على الرغم من أن الفصل يطرح تحليلاً عميقًا ومقنعًا حول مفهوم الحلقة المفرغة وتأثيرها على التنمية، إلا أنه يفتقر إلى تقديم أمثلة حديثة يمكن أن تسلط الضوء على الديناميكيات المعاصرة لهذه الظاهرة. كما أن التركيز على الأبعاد السلبية دون طرح استراتيجيات عملية محددة لتفكيك الحلقة المفرغة يُضعف من الجانب التطبيقي للفصل. كان من الأفضل أن يناقش المؤلفان دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم المجتمعات التي تعاني من مؤسسات استحواذية، ويقترحا حلولاً مبتكرة لتجنب التكرار التاريخي. ومع ذلك، فإن الفصل يمثل مساهمة قيمة في توضيح أهمية المؤسسات الشاملة كشرط أساسي لتحقيق التنمية والازدهار، وتسليط الضوء على العواقب الوخيمة للمؤسسات القمعية على مستقبل المجتمعات.

الفصل الثالث عشر

لماذا تفشل الأمم في هذا العصر: كيف تفوز بجائزة اليانصيب في زيمبابوي

يناقش الفصل الثالث عشر، بعنوان "لماذا تفشل الأمم في هذا العصر: كيف تفوز بجائزة اليانصيب في زيمبابوي"، الأسباب المعاصرة لفشل الدول في تحقيق التنمية المستدامة، مستعرضًا كيفية تأثير المؤسسات القمعية والسياسات الاقتصادية غير المستقرة على الشعوب. يشير المؤلفان إلى أن فشل الأمم غالبًا ما يكون نتيجة مباشرة لهيمنة نخبة سياسية واقتصادية تحتكر الموارد وتحرم المجتمع من فرص المشاركة والتنمية. استخدم الفصل زيمبابوي كنموذج، حيث أدى حكم روبرت موغابي إلى تحويل اقتصاد كان واعدًا إلى أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة بسبب سياسات مصادرة الأراضي والفساد والهيمنة السياسية. كما استعرض الفصل حالات مشابهة من دول أخرى، مثل فنزويلا، حيث أفسدت الشعبوية والاعتماد المفرط على النفط الاقتصاد الوطني.

يفسر المؤلفان أن فشل الأمم في العصر الحديث لا يقتصر فقط على إرث الماضي، بل يتجدد بفعل استمرارية سياسات الإقصاء والفساد وعدم الاستثمار في المؤسسات الشاملة. يبرز الفصل كيف أن الدول التي تعتمد على اقتصاد الريع أو الثروات الطبيعية دون إدارة فعالة تُواجه مخاطر دائمة، حيث تُركز السلطة والثروة في يد قلة قليلة، بينما تظل الأغلبية محرومة من أبسط الحقوق. كما أشار الفصل إلى دور القوى الدولية، مثل المنظمات متعددة الأطراف أو الشركات العابرة للقارات،

التي قد تزيد من حدة المشكلة عبر دعم الأنظمة القمعية أو استغلال الموارد بطرق غير عادلة. يوضح المؤلفان أن الحل يبدأ ببناء مؤسسات قوية تُعزز الابتكار والمشاركة وتوفر فرصًا حقيقية للنمو الشامل.

رغم أن الفصل يقدم تحليلاً دقيقًا ومؤثرًا حول أسباب فشل الأمم في العصر الحديث، إلا أنه يفتقر إلى تقديم رؤية متكاملة حول كيفية تحول الدول الفاشلة إلى دول ناجحة. كان من الممكن أن يتناول الفصل تجارب إيجابية لدول خرجت من الأزمات، مثل رواندا أو سنغافورة، كمصدر إلهام وحلول عملية. كما أن التركيز الكبير على زيمبابوي وفنزويلا قد يعطي انطباعًا بأن الفشل مقصور على حالات محددة، في حين أن المشكلة أوسع وتشمل نماذج أخرى في سياقات مختلفة. ومع ذلك، يظل الفصل مساهمة قيّمة في تفسير آليات الفشل المعاصر، مسلطًا الضوء على أهمية بناء مؤسسات شاملة وقوية كشرط أساسي لتحقيق التنمية والاستقرار.

الفصل الرابع عشر

كسر القالب: الزعماء الأفارقة الثلاثة

يتناول الفصل الرابع عشر، بعنوان "كسر القالب: الزعماء الأفارقة الثلاثة"، قصص نجاح استثنائية لثلاثة زعماء أفارقة استطاعوا تجاوز التحديات الهيكلية والسياسية لتحقيق تقدم ملموس في بلدانهم. يركز المؤلفان على دور القيادة الرشيدة في كسر أنماط الفشل المؤسسي التي عانت منها دول القارة لفترات طويلة. يستعرض الفصل أمثلة من جنوب إفريقيا، حيث قاد نيلسون مانديلا تحولاً سياسيًا واجتماعيًا غير مسبوق عبر تفكيك نظام الفصل العنصري وبناء مؤسسات شاملة. كما تطرق إلى قصة بول كاغامي في رواندا، الذي نجح في تحويل بلاده من ماضٍ مليء بالصراعات والإبادة الجماعية إلى نموذج للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. أخيرًا، تناول الفصل قيادة جوليوس نيريري في تنزانيا، الذي ركز على تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز التعليم كركائز أساسية للتنمية.

يشدد الفصل على أن نجاح هذه الزعامات لم يكن محض مصادفة، بل كان نتيجة لإرادة سياسية قوية وقدرة على إعادة هيكلة المؤسسات بما يخدم المصلحة العامة. يوضح المؤلفان أن الزعماء الأفارقة الثلاثة تمكنوا من كسر القوالب النمطية من خلال بناء مؤسسات شاملة وتعزيز سيادة القانون، مما أدى إلى تحفيز النمو والابتكار. كما ناقش الفصل أهمية تفاعل القيادة مع الشعب وتبني سياسات تمكين تعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع. رغم اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية لكل من هذه الدول، يبرز المؤلفان القاسم المشترك بينها: القيادة التي تضع مصلحة الوطن فوق المصالح الشخصية أو الفئوية.

على الرغم من أن الفصل يقدم أمثلة ملهمة لزعماء أفارقة استطاعوا تحقيق تغييرات جذرية، إلا أنه يتجاهل التحديات والانتقادات التي واجهها كل من هؤلاء القادة. كان من الأفضل أن يتناول الفصل بشكل أعمق التوترات المحتملة بين التنمية والاستقرار السياسي، خاصة في سياق القيادة الفردية. كما أن التركيز على ثلاثة أمثلة فقط قد يعطي انطباعًا بأن هذه النجاحات استثناء نادر، في حين توجد تجارب أخرى تستحق الذكر. بالإضافة إلى ذلك، كان من المفيد تحليل الآليات التي يمكن من خلالها تعميم هذه النجاحات في بلدان إفريقية أخرى. ومع ذلك، فإن الفصل يسلط الضوء على أهمية القيادة الرشيدة كعنصر أساسي في كسر الحلقة المفرغة وبناء مستقبل أفضل لدول القارة.

يتناول الفصل الخامس عشر، بعنوان «فهم الازدهار والفقر: الأصول التاريخية»، الجذور التاريخية للتفاوت الاقتصادي بين الدول المزدهرة والفقيرة. ولا تعني عبارة «الجذور التاريخية» بالضرورة قدم الظاهرة، إذ إن معظم الفوارق الاقتصادية الهائلة التي نشهدها اليوم ظهرت خلال المائتي عام الأخيرة، وفقاً لما ورد في الكتاب. يركز المؤلفان على كيفية تأثير الأحداث التاريخية والمؤسسات التي أُنشئت في الماضي على المسار التنموي للدول، متسائلين: هل كان التفاوت بين الدول حتمياً؟ وهل كان محدداً سلفاً بفعل عوامل تاريخية أو جغرافية أو ثقافية أو عرقية، بحيث أصبحت أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان أكثر ازدهاراً من دول أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والصين على مدى القرنين الماضيين؟

يؤكد الفصل أن الدول التي تبنت مؤسسات شاملة وسياسات تشجع الابتكار والمشاركة الشعبية حققت مستويات أعلى من الازدهار. في المقابل، عانت الدول التي سيطرت فيها النخب عبر مؤسسات استحواذية من الفقر والتخلف. يستعرض المؤلفان أمثلة تاريخية، من بينها التطور الاقتصادي والسياسي في إنجلترا بعد الثورة الصناعية، حيث ساعدت المؤسسات الشاملة على تمكين المجتمع وتعزيز النمو. وعلى النقيض، تناول الفصل مسار دول استعمارية مثل الكونغو، حيث ساهمت المؤسسات القمعية التي فرضتها القوى الاستعمارية في تكريس الفقر والتهميش. تُظهر هذه المقارنة أن السياسات والمؤسسات تلعب دوراً محورياً في تحديد مسارات الدول الاقتصادية والتنموية، مما يسلط الضوء على أهمية بناء مؤسسات عادلة وشاملة لتحقيق الازدهار المستدام.

يُبرز الفصل أن النجاح الاقتصادي لا يمكن تفسيره فقط بالعوامل الجغرافية أو الموارد الطبيعية، بل يعتمد بشكل كبير على طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية. يؤكد المؤلفان أن المؤسسات الشاملة تُحفز الابتكار وتخلق بيئة تدعم التعليم، والاستثمار، والنمو المستدام. في المقابل، تُنتج المؤسسات الاستحواذية حلقة مفرغة من الفساد واللامساواة، حيث تُركز الثروة والسلطة في أيدي القلة. كما تطرق الفصل إلى أهمية اللحظات الحاسمة في التاريخ، مثل الثورات أو الإصلاحات الكبرى، التي يمكن أن تُعيد تشكيل المؤسسات وتغير مسارات الدول نحو الازدهار أو الفقر.

بينما ينجح الفصل في تقديم تحليل شامل للأصول التاريخية للنجاح الاقتصادي والفشل، إلا أنه يميل إلى التبسيط في بعض النقاط، مثل التقليل من تأثير العوامل الخارجية، كالتدخلات الدولية والأسواق العالمية، على مسارات التنمية. كما أن الأمثلة المقدمة تُركز بشكل كبير على الغرب، مما قد يُضعف فهم السياقات التنموية المتنوعة في دول العالم النامي. كان من المفيد تقديم أمثلة أوسع تشمل دولاً استطاعت التغلب على موروثها الاستعماري وبناء مؤسسات شاملة. ومع ذلك، يُعد الفصل إضافة قوية للنقاش حول العلاقة بين المؤسسات والتاريخ في تفسير التفاوت الاقتصادي، مما يساهم في تقديم رؤية أعمق حول كيفية بناء مسارات مستدامة نحو الازدهار.

رابعاً: التعليق العام

يُعد هذا الكتاب من الأعمال البارزة التي تسهم في إثراء الفكر التنموي والاقتصادي المعاصر، حيث يقدم تحليلاً معمقًا لدور المؤسسات السياسية والاقتصادية في تشكيل مصائر الأمم. يسعى المؤلفان إلى تفسير ظاهرة التفاوت والتباين بين المجتمعات والدول من خلال دراسة دقيقة لنموذجي المؤسسات: الشاملة ولاستحواذيه. وقد اختارا في ذلك مسارًا مختلفًا عن غالبية علماء الاجتماع، بتبني نظرية تركز على المؤسسات كعامل محوري وأساسي في تحديد أسباب الازدهار والفقر في المجتمعات المختلفة. يرى المؤلفان أن مسارات التنمية التي تسلكها مئات الدول حول العالم يمكن تفسيرها عبر المؤسسات، رغم احتمالية وجود عدد كبير من الأسباب الأخرى. في المقابل، يتجنب معظم العلماء التعامل مع النظريات البسيطة أو أحادية السبب التي تُطبَّق على نطاق واسع، نظرًا لتعقيد الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية وتداخل العوامل المؤثرة في التنمية. بهذا الطرح الجريء، يسعى الكتاب إلى تسليط الضوء على أهمية المؤسسات في تحقيق التنمية، لكنه يثير أيضًا جدلاً حول مدى كفاية هذا الإطار النظري لتفسير الفروقات التنموية بين الدول.

يبرز الكتاب التاريخ السياسي والاقتصادي كعنصر رئيسي في تحديد مسار التنمية، حيث يُظهر كيف أن المؤسسات التي نشأت خلال فترات الاستعمار، لا سيما المؤسسات القمعية، ساهمت في تعطيل مسارات التقدم والتنمية عبر فرض هيمنة اقتصادية واجتماعية قسرية على الشعوب المستعمَرة. ويمضي الكتاب في تقديم أمثلة تاريخية وحالية متنوعة، مسلطًا الضوء على الدول التي استطاعت بناء مؤسسات شاملة تدعم المشاركة المجتمعية، الابتكار، والعدالة الاقتصادية، وكيف أسهم ذلك في تحقيق مستويات أعلى من الازدهار.

ما يميز هذا العمل هو التوجه العملي الذي لا يكتفي بتشخيص المشكلة، بل يحاول تقديم حلول لتجاوز التحديات التنموية. يؤكد الكتاب أن بناء مؤسسات شاملة قادرة على تعزيز المشاركة الشعبية وضمان المساواة الاقتصادية هو المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة. بتناوله هذا الطرح الجريء والتحليل العميق، يثبت الكتاب أهميته كمرجع أساسي لفهم أسباب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

بين الدول، وكنقطة انطلاق للتفكير في الحلول الممكنة.

يمتاز الكتاب بتنوع الأمثلة والنماذج التي تناولها، مما يجعله مرجعاً شاملاً لفهم الأبعاد التاريخية والجغرافية والثقافية والأثنية لتفاوت الدول. يستعرض المؤلفان تاريخ الاستعمار والممارسات الجائرة التي فرضتها القوى الاستعمارية على دول العالم الثالث، مسلطين الضوء على التداعيات المستمرة لهذه السياسات في الحاضر. كما يناقش الكتاب تأثير الحركات الاجتماعية والثورية في تغيير مسارات الدول، مستعرضاً أمثلة لزعماء أفارقة كسروا القوالب النمطية التي أعاقت تقدم شعوبهم، مثل نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا الذي قاد عملية المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي، وبول كاغامي في رواندا الذي أعاد بناء الدولة بعد الإبادة الجماعية، وحقق استقراراً وتنمية استثنائية. تُبرز هذه النماذج كيف يمكن للقيادة الحكيمة والرؤية الواضحة أن تعيد صياغة مسار الدول، متحدية العقبات التاريخية والعرقية والثقافية. كما يسلط الكتاب الضوء على دور المؤسسات الشاملة في تعزيز الابتكار والتقدم، مقابل تأثير المؤسسات القمعية في تكريس الفقر وعدم المساواة. هذا التنوع في التحليل والمقاربات يجعل الكتاب ذا أهمية استثنائية، حيث يقدم رؤى عميقة ومتكاملة لفهم أسباب النجاح والفشل في سياقات تاريخية وجغرافية وثقافية وأثنية متنوعة.

على الرغم من أهمية الكتاب في تفسير أسباب التباين بين المجتمعات والدول من ناحية الازدهار والفقر، إلا أن هناك العديد من الملاحظات التي تثير تساؤلات حول شمولية تحليله ودقة استنتاجاته. يركز الكتاب بشكل مكثف على دور المؤسسات الشاملة الاستحواذية كعامل رئيسي في تفسير أسباب الازدهار والفقر بين الدول. ومع أن المؤسسات تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن المؤلفين أغفلوا عوامل أخرى لا تقل أهمية، مثل الموارد الطبيعية، الديناميكيات الجيوسياسية، الثقافة المحلية، والبيئة الطبيعية. هذا المنظور الأحادي يحد من أفق التحليل، إذ يفترض أن المؤسسات وحدها هي المحرك الأساسي للتفاوتات العالمية، متجاهلاً التداخلات المعقدة بين مجموعة واسعة من العوامل التي قد تؤثر على مسارات التنمية. على الرغم من اعتماد الكتاب على أمثلة تاريخية وجغرافية متنوعة، إلا أنه يفتقر إلى أدلة علمية قاطعة تثبت وجود علاقة سببية قوية بين طبيعة المؤسسات ومستوى الازدهار أو الفقر. الاعتماد على دراسات حالة وأمثلة انتقائية يجعل الحجة أقل صلابة، حيث قد تكون بعض الأحداث التاريخية ناتجة عن عوامل متعددة تداخلت مع دور المؤسسات. على سبيل المثال، النجاح الاقتصادي في دول مثل إنجلترا قد يكون نتيجة تضافر عوامل متعددة كالتطور التكنولوجي والموقع الجغرافي والسياسات التجارية، وليس فقط بسبب وجود مؤسسات شاملة. من الانتقادات الجوهرية أيضاً أن المؤلفين تجاهلوا تأثير التغيرات الزمنية والاجتماعية على المؤسسات نفسها. فالمؤسسات ليست كيانات ثابتة، بل تخضع لتغيرات بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. على سبيل المثال، قد تتحول مؤسسات شاملة إلى استحواذية

أو العكس بفعل تغييرات داخلية أو ضغوط خارجية. هذا الإغفال يجعل تحليل الكتاب يبدو خطياً، حيث يفترض أن العلاقة بين المؤسسات والتنمية ثابتة وغير متأثرة بالعوامل الزمنية والاجتماعية، مما يضعف قدرته على تقديم نموذج تفسيري متكامل وشامل.

الخاتمة

في الختام، يُعتبر هذا الكتاب إضافة قوية للمكتبة الاقتصادية والتنموية، حيث يقدم تحليلاً دقيقًا وشاملاً لكيفية تأثير المؤسسات على مسارات الدول نحو الازدهار أو الفقر. الكتاب لا يقتصر فقط على تقديم التاريخ السياسي والاقتصادي، بل يسعى أيضًا إلى تسليط الضوء على الحلول الممكنة للمشكلات الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية. من خلال دراسة تجارب الأمم المختلفة، يُظهر المؤلفان أن المؤسسات الشاملة، التي تدعم الحقوق الأساسية وتعزز المشاركة المجتمعية، هي الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية. كما يُبرز الكتاب دور القيادة في تجاوز التحديات وتفكيك الحواجز التي تحول دون بناء مؤسسات قوية، مستقلة، وعادلة. ومع أن الكتاب يتناول بشكل أساسي النماذج الغربية والتاريخية، إلا أن مبادئه تنطبق على جميع البلدان في العصر الحديث. يعزز هذا الكتاب فهمنا لضرورة بناء مؤسسات تسهم في تحقيق ازدهار شامل، مما يعزز من قيم العدالة والمساواة ويصنع مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.